

شددوا على دعم الأسعار وتوفير أفضل المنتجات في ندوة «أولويات المواطنين وآلية تنفيذها» (2 - 2)

المفرح: اتحاد التعاونيات صمام أمان للمستهلك وبوابة ضخمة للتوظيف

الذايدي: 13 ألف كويتي متعطل ولولا «دعم العمالة» لوصل عددهم 175 ألفاً



نبيل المفرح

المفرح: أكثر من 650 منفذ بيع منها 70 سوقاً مركزياً تشكل اتحاد الجمعيات التعاونية في مختلف مناطق الكويت ومتوسط عدد الأفرع 11 فرعاً في كل جمعية

المواطن يصرّف على نفسه من الخضر والفاكهة داخل المجموعات التعاونية واحتكار المخازن وثقافة بعض التجار وراء زيادة أسعار السلع في الكويت

الذايدي: 80 ألف مواطن ومواطنه التحقوا بالعمل في القطاع الخاص حتى عام 2012 ونسبة العمالة الوطنية في البنوك وقطاع الاتصالات وغيرها بلغت 50%



علي الذايدي

ولله الحمد لدينا دور ولدنا ومسؤولية ونتمنى أن تعزّز التشريعات القادمة دورنا كاتحاد وجمعيات تعاونية، ولا أفكركم أن تغيير مجالس الإدارات سنويا والتغيير في اتحاد الجمعيات كل 3 أشهر يعوق العمل ويعطل من وجود خطة ورؤية واستراتيجية هذه معوقات للعمل، ورغم ذلك فإننا في اتحاد الجمعيات متفائلون خلال الفترة القادمة بأن تعالج التشريعات الصادرة جانبنا من هذه الإشكاليات.

الكويت دولة مستوردة

وبالنسبة لقضية ارتفاع الأسعار فلا يفتصل ذلك عن واقعنا كدولة مستوردة فلا يمكن القول أن عندنا ارتفاع أسعار حقيقي، بل عندنا أزمات نمر بها ولكن ليس لدينا ارتفاع الأسعار الذي يمكن أن يخلق للمستهلك أزمة. وإذا أشرنا إلى أن جزءا كبيرا من المواد الاستهلاكية متوافر من خلال التمويل وتوفر جميع المنتجات الأساسية في مختلف المجموعات بأسعار مناسبة ونسبة التضخم لا تتجاوز 2% وهذه كلها مؤشرات لا تعطي بعدا حقيقيا أن هناك ارتفاع أسعار.

تقع هناك أزمات ومع الأسف كلما تدخلت الدولة حدثت مشكلة بعكس الدول الأخرى، ففي 2007 تدخلت الدولة نتيجة لشكوى محدودة ولأخطاء معينة وحلت اتحاد الجمعيات والتغ لجنة الأسعار ووصلنا إلى عام 2008 وجدنا التجار حرة وكل تاجر يحدد الأسعار ووصلت هوامش الأرباح إلى رقم خيالي، ففكرت في سلعته من السلع الذي يصل المبدأ بـ 16 دينارا يباع بـ 34 دينارا.

وحيثما نرى هذه الأضعاف التي وضعت على سعر السلع متى تمت؟ نجد أنها وجدت في 2008 في ظل غياب لجنة الأسعار، ومن 2008 إلى 2010 فهي الأزمة والحقيقية التي عاشها المستهلك في ارتفاع الأسعار لعدم وجود رقابة بشكل مباشر للجمعيات.

لكن بعد عودة لجنة الأسعار في 2010 ففكرت من الجمعيات عادت لتعطي اتحاد الجمعيات، وفي 2012 حينما عاد الاتحاد منتخبا حدث تضامن بين الجمعيات والتزام بالوائح



عجمي المتقّم

والضوابط في قضية البيانات الصادرة من اتحاد الجمعيات، وهذه كلها أمور عملت توازنا إلى حد كبير في مسألة ارتفاع الأسعار. وأنا أؤكد أنه يمكن معالجة ارتفاع الأسعار من معالجة قضايا أخرى، فحينما يشعر المواطن أن هناك فائضا في راتبه الشهري فلن تكون هناك أزمة أسعار، فالجمعيات التعاونية والأسواق الموازية والشرطة والدفاع جميعها تقدم بضائع بأسعار مناسبة.

«الأنباء»: ولكن المشكلة اليوم هي أن المواطن يصرّف على نفسه من Credit card 50% من الراتب يذهب للأسكان و50% في التعليم، فال مواطن لا يشتكي من زيادة الأسعار ولكن «ما عنده يشتري»، ولذلك عمليات الشراء بـ الكريدت كارد، في المجموعات التعاونية وغيرها مرتفعة جدا، فعليا المواطن يعاني من ضغوط الحياة.

ولكن من وجهة نظر ما سبب زيادة أسعار المنتجات في الكويت مقارنة بمثيلاتها في الدول المجاورة؟

● مع الأسف هناك ثقافة لدى بعض التجار، حيث يبيع سلعة بهامش ربح 30% في الكويت مثلا لأن المواطن الكويتي يدفع، بينما يبيعها بهامش ربح 10% في دول أخرى، وما دام هناك مستهلك يشتري السلعة دون أن ينظر للسعر فالتاجر يسوق بضاعته تبعا للربون.

وأيضا قضية احتكار المخازن على شركة أو شركتين في الكويت، فربما تكون كلفة التخزين أكبر من أي كلفة يدفعها التاجر في بضاعته، وأيضا مشكلة الموازي، وبقاء السلع 20 يوما والربون الحكومي من البلدية وهذه كلها كلفة ورتين يضاف على أسعار البضائع.

ونحن نناقش مع بعض التجار أنه غير مرتبط بسلعة واحدة ولديه مجموعة من السلع، ويجب على التاجر أن يتحمل ولا يجوز أن يزيد التاجر سعر السلعة في وقت الأزمة ويتخذ أسعار الزيادة بعد انتهاء الأزمة ولا توجد خطوات من وزارة التجارة تجاه ذلك في بعض الأحيان.



د. أحمد الشطي

ففي أزمة البيض قام اتحاد الجمعيات بشراء البيض بسعر 100 فلس وبياعه للمستهلك بـ 990 فلسا أي بأقل من سعر التكلفة والزمن بذلك والأن رجع البيض بسعره الحقيقي بعد أن مرت الأزمة.

جريمة يتعرض لها المواطن

«الأنباء»: ولكن المعاناة ليست فقط مع البيض ولكن أيضا الخضار والفاكهة في المجموعات التعاونية؟

● المواطن يتعرض لجريمة في قضية الخضار والفاكهة داخل المجموعات التعاونية وهذه حقيقة لا يمكن تغافلها، فأسعار الخضار والفاكهة في المجموعات التعاونية تزيد 3 أضعاف على سعر الشيرة.

واليوم وقع اتحاد الجمعيات اتفاقية مع الاتحاد الكويتي للخضار الكويتي من الأساس أن نستورد الخضار الكويتي من الاتحاد واليوم وقع المجمعات بسعر موحد طوال العام ومطلوب من الجمعيات التعاونية فورا للحصول للشراء المباشر من على راتب مجز ويكون مسؤولا عن العمل.

فرص توظيف واستثمار هائلة

«الأنباء»: اتحاد الجمعيات عليه أيضا دور في قضية التوظيف وليس الأسعار أو توفير المنتجات بأسعار مناسبة، ما هو دوركم في توظيف أو استيعاب العمالة الكويتية؟

● الجمعيات التعاونية وبوابة كبيرة لتوظيف الكويتيين ولكن الدولة ليست مهتمة وهناك بعض القرارات التي تكون حاجزا بين عمل المواطن في الجمعيات، ونحن في اتحاد الجمعيات سنبدأ برنامج إعادة الهيكلة للرفع من كفاءة العاملين وإعطاء تلميحات للشباب الكويتي لأن كثيرا منهم مغيب عن طبيعة العمل داخل الجمعيات.

فمع الأسف البعض يعتقد أن وظائف الجمعيات في العمل يباع وكشائر والعمل في الجمعيات ضخم جدا من التسويق إلى العلاقات العامة والشؤون المالية والإدارية والمحاسبين والقانونيين.

ونحن نطمح قريبا في اتحاد الجمعيات السى أن يكون لدينا



عبد الرشيدى

ديوان خدمة مصغر وأي جمعية تحتاج إلى موظفين ترجع لهذا الجهاز واختار منه. وصحيح أن لدينا مشاكل وخاصة في الرواتب من 120 أو 200 دينار.

الآن بيننا وبين برنامج دعم العمالة لدعم أصحاب المشروعات الصغيرة بحث يتم تكبيرهم من دخول اسواق الجمعيات وعرض بضائعهم في أكشاك خاصة داخل الجمعية وبيعها ببسيط، وأيضا سيتم عمل معرض عن الفرص الاستثمارية للشباب داخل الجمعيات التعاونية.

وأنا كرئيس مجلس إدارة جمعية كنت مغيبا عن القيم الاستثمارية داخل الجمعيات التعاونية، فهناك فرص استثمارية كبيرة للمتجار وأيضا بوابة كبيرة للتوظيف والاستثمار طاقات الشباب وعرض مشاريعهم.

وهذا الأمر يحتاج إلى التفاتة من الدولة وأيضا قرارات مهمة من القطاع التعاوني، ولا نريد شابا يتوظف ليأخذ دعم العمالة، بل نريد موظفا يعمل ويحصل على راتب مجز ويكون مسؤولا عن العمل.

إعادة الهيكلة

«الأنباء»: كان الحديث مع مدير المشروع التوعوي الإعلامي «التحدي» في برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة على الذايدي الذي قال مازحا إن البطالة في الكويت لا تمثل هاجسا، بحسب استبيان مجلس الأمة.

فسالناه: ولكن من وجهة نظركم ألا تشكل نسبة البطالة في الكويت هاجسا لدى المواطنين؟

● تبعا للدراسة التي أعدها مجلس الأمة أو تبعا للمعدلات العالمية لبطالة تعتبر النسبة أقل من العادي عالميا، فنسبة البطالة عالميا فوق 5% بينما نسبة البطالة في الكويت عند معدل 3%.

وكان من المتوقع أن تصل معدلات البطالة في الكويت إلى أرقام مرتفعة جدا في حال عدم صدور قانون دعم العمالة رقم 19 لسنة 2000 وكان معدل البطالة سيصل إلى 175 ألفا والأن معدل

البطالة 14 ألف كويتي فقط. ويقوم برنامج إعادة الهيكلة بتشجيع العمالة الوطنية وصرّف علاوات اجتماعية وصرّف بدل بحث عن العمل وتدريب العمالة الوطنية وترشيح الراغبين في التوظيف إلى وظائف في القطاع الخاص وتحديد نسب العمالة الكويتية لدى الجهات غير الحكومية ودعم المشروعات الصغيرة ودعم المسرحين من القطاع الخاص وتنظيم حملات الاعلامية. ولا بد أن أؤكد هنا أنه ليس لدينا في الكويت مشكلة بطالة ولكن لدينا مشكلة البطالة الاختيارية فمثلا الكويتي ما يبني يشتغل كاشير في الجمعية - كما ذكر أخي نبيل المفرح قبل شوي - أو عامل في محطة بنزين.

الدولة تعطي للجامعي «طبيب - صيدلي - مهندس» 898 دينارا بمجرد تسجيله في برنامج دعم العمالة إضافة إلى ما يتقاضاه من الجمعية التعاونية أو غيرها من الجهات في القطاع الخاص لمدة سنة وإذا جامعي حاصل على مؤهل آخر يحصل على 848 للمتزوج أي لو أعطت له الجمعية 200 دينار فيستطيع أن يفتح بيتا.

ونحن لا نتكلم هنا عن نوع الوظيفة ولكن أن يقبل المواطن الوظيفة بدلا من أن يجلس في البيت وصاحب السمو الأمير - حفظه الله - «قال أن الشغل مو عيب».

كوريا المراد الاقتصادي

وجميعنا يعلم أن الشبح الذي يترق الدولة هو الباب الال الذي هو باب الرواتب، وخلال 10 سنوات القادمة ستكون الدولة عاجزة - مثل دول كثيرة - عن استيعاب المزيد من الوظائف وبدفع رواتب من الباب الال. وإذا نظرنا إلى تجار دول أخرى ومنها كوريا الجنوبية نرى أنها قبل 30 سنة كانت دولة متخلفة ومن أفقر دول العالم، واليوم فإن كوريا أما الدولة الأولى أو الثانية أو الثالثة في كل شيء من التعليم إلى الصحة إلى الصناعة وغيرها.

كيف ظهر هذا المراد وأصبح من أوائل دول العالم،؟ ذلك بفضل المشروعات الصناعية والمشروعات متناهية الصغر، فهذه المشروعات مع الوقت تكبر وتصبح بخلا ووظيفة مهمة لصاحبها.

وبرنامج إعادة الهيكلة يدفع نفس الراتب للموظف في القطاع الخاص مساواة براتبه الموظف في الحكومة وربما الفرق يكون الكادر فقط أو 200 و300 دينار.

وحقيقة ليست لدينا في الكويت بطالة ولكن إذا لم نضع رؤية واستراتيجية فنستصبح لدينا بطالة فيما بعد، ولا بد أن تقدم المبادرات الخاصة أو مثل مبادرة اتحاد الجمعيات التعاونية.

وأذكر حينما بدأنا في القطاع الخاص لم يكن هناك دعم من الدولة وكانت مغامرة كبيرة أن يترك الموظف مكانه في الحكومة ليتنقل إلى القطاع الخاص، ورغم هذا رأيت كثيرا من الشباب الكويتي نجحوا في مجالاتهم بدون دعم الدولة، ويفترض حينما يتدخل دعم الدولة أن تحل المشكلة بالمرّة ولا تزيد مثلا موظفي البنوك الذين يبدأوا الآن يعانون لأن البنوك والشركات الكبرى بدأت تحسب ما تدفعه دعم العمالة للموظف وبدأوا يخفصون هذا الفارق وأصبح الدعم وكأنه للتاجر وليس للموظف. نحن نريد أن يكون الدعم للشباب الكويتي صاحب المشروع الخاص ولذلك أقمنا في العالم الماضي معرض الـ 1000 مشروع وتقدم ما يقارب 750 مشروعا أخذنا منهم 500 فقط لظروف المكان وكلها كانت لمشروع جديدة وشركات لم تكن موجودة من قبل وجميعها شباب كويتي وبعوا منتجاتهم بأسعار تنافس أسعار السوق ونجح هذا المعرض نجاحا كبيرا - ولله الحمد.

ونحن بصدد زيادة المبادرة في الأعوام المقبلة إلى 1000 و2000 مشروع، وهذا يكسر حاجز الخوف لدى الشباب، واطلقنا مشروع حملة «التحدي» لكسر حاجز الخوف ولا بد من المهارة والاستشارة الصحيحة وعمل الدراسات الصحية والتدريب الجيد، واليوم هذه فرصة للشباب لأن الدولة مهتمة لأن تتوجه للقطاع الخاص.

وكل الدول التي تقدمت من كوريا إلى ماليزيا وتركيا

وغيرها كلها تقدمت بسبب التركيز على القطاع الخاص وعلى المشروعات الصغيرة، ولعل منها وادي سيليكون في ماليزيا والذي أسسه مهاجرين محمد وأخوها من سنغافورة وحافظها دبي بعد ذلك، والصين وضعت استراتيجيتها أن يكونوا مصنع العالم، فالمل تحول اليوم من الولايات المتحدة وأوروبا إلى الصين.

وادي سيليكون كويتي

«الأنباء»: كيف تحول الكويت وما دوركم في دعم الشباب لإنشاء وادي سيليكون كويتي خاصة أن التمويل غالبا ما يكون العقبة الأهم في إنجاح أي مشروع في بدايته؟

● قبل 3 سنوات فقط لم يكن لدينا بنك من البنوك في الكويت يأخذ 25% ويعطيك 75% وهنا أتحدث عن بنك تجاري عادي تقليدي، أما اليوم فهنا بنوك تأخذ منك 25% ويعطيك 75% واليوم البنك الصناعي يعطي بأقل معدلات فائدة وبرنامج البنوك وكثير من المحافظ وكثير من الشركات، فالشركات تشارك في المشروع وتتخارج بعد 5 سنوات، فإذا نجح المشروع يصير للشباب وهي تتخارج وإذا فشل تتحمل معك الخسارة، والبنك الصناعي يقرض إلى 80% وهذا لم يكن موجودا في السابق أن يدفع المواطن 20% ويدفع البنك 80%، إنن فالיום توجد فرص في التمويل وأيضا فرص في المعارض. وهناك العديد من المشاريع الواعدة من الشباب الكويتي - وهنا لا أتحدث عن مدينة الحرير أو تحول الكويت لمركز مالي وتجاري عالمي لأنها جميعا تحتاج إلى تغييرات وتربية أصحاب قوانين جديدة - وأنشأنا عدد من الواقع أن لدينا فرص كبيرة وطموحة جدا للشباب.

«الأنباء»: ما دوركم مع الشركات الخاصة لضمان توفير وظائف للمواطنين الكويتيين بها وعدم الهجرة؟

● وردنا الموظف في القطاع الخاص أو صاحب المشروع، فنحن جهة مانحة، والشركات الخاصة التي لا تلتزم بنسبة عمالة وطنية لا تأخذ مناقصات من الدولة، فنسبة العمالة الوطنية اليوم في البنوك وصلت إلى 50% والشركات الكبرى على حسب ملاءة الشركة مثل شركات الاصلوات 40 إلى 50%.

ونحن نضع محددات تجبر القطاع الخاص على استيعاب مخرجات التعليم من الكويت ونصرف البديل للكويتي سواء توظف في القطاع الخاص أو أنشأ مشروعه الخاص وهذا هو دورنا. واليوم اتحاد الجمعيات كقطاع أليمي فتح بابا كبيرا للتعاون في أن يحتوي كثيرا من مخرجات التعليم ويقدم خدمات من الوظائف. نحن نقدم خدمات وفق التشريع والقانون فمن يفقد وظيفته ندعمه حتى الحصول على وظيفة لمدة 6 أشهر وقبل صدور القانون دعمنا حتى 3 سنوات وذلك لوجود أزمة مالية عالية، والمسرحين لم يكن لهم يد فيها.

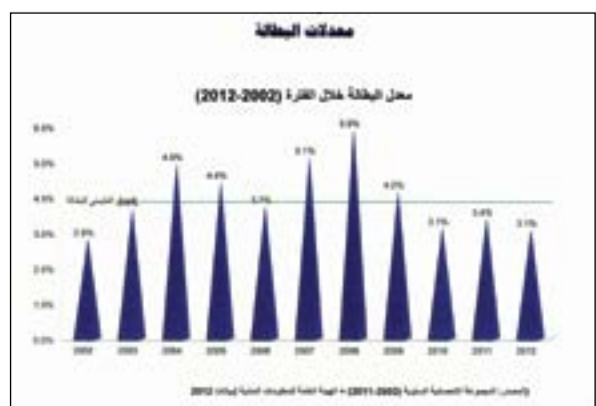
80 ألف كويتي في القطاع الخاص

«الأنباء»: 13 ألف كويتي متعطلون عن العمل يحصلون على دعم من الجهات؟ أي مواطن كويتي يتقدم للحصول على وظيفة سواء في القطاع الحكومي أو القطاع الخاص، فنحن نصرف له بدل بحث عن العمل إلى أن يجد وظيفة أو إلى أن تنتهي سنة من تسجيله للبحث عن عمل. ونقدم له خلال هذه السنة عدد 3 فرص وظيفية وحينما يجد وظيفة يقطع هذا البديل، وحينما يحصل المواطن على وظيفة في القطاع الخاص نقوم بصرف الدعم له - بحسب الجدول المبين - حسب المؤهلات العلمية والحالة الاجتماعية والأن. ولله الحمد فهناك ما يزيد عن 80 ألف مواطن ومواطنه التحقوا بالعمل في القطاع الخاص حتى عام 2012 وبلغ عدد من تم تعيينهم في 2011 عدد 19,303 مواطن و1627 في عام 2001.

● **إسامة أبو السعود**

جهود البرنامج في مجال التوظيف وتأهيل الباحثين عن عمل وإقرار كوادح حسب المؤهلات للمواطنين بالنطاق الخاص						
المؤهل	قيمة العمالة الاجتماعية قبل الزيادة	قيمة الزيادة الاجتماعية	د.ك.50 لكل الزيادة المعتمدة حديثا من مجلس الوزراء	د.ك.50 لكل الزيادة المعتمدة حديثا من مجلس الوزراء	عدد أولاد	إجمالي العمالة الاجتماعية بعد الزيادات من غير عمالة الأبناء
الشهادة الجامعية للتخصصات التالية (طب - صيدلة - هندسة)	190	278	330	350	7	898
الشهادة الجامعية للتخصصات التالية (قانون - محاسبة - نظم معلومات - إحصاء - اقتصاد - تربية - تمويل - توظيف منشآت مالية - إدارة مالية - تامين - تجارة خارجية - علوم مصرفية - لغاتون - تربية)	190	278	280	350	7	848
مؤهل جامعي (بكالوريوس التخصصات)	190	278	230	350	7	798
شهادة دبلوم أو شهادة الثانوية العامة + دورة تدريبية لا تقل عن سنتين دراسيتين وما يعادلها	169	250	190	350	7	723
شهادة ثانوية + دورة تدريبية لا تقل عن سنة أو متوسط مع دورة تدريبية لا تقل عن ثلاث سنوات أو ما يعادلها	161	242	140	350	7	663
شهادة ثانوية/ أو متوسط + دورة تدريبية لا تقل عن سنة	147	222	100	350	7	638
متوسط	141	216	100	350	7	590
ما دون المتوسط	136	211	50	350	7	534

إضافة إلى تخصيص (مبلغ 150 د.ك.) لحملة شهادة الدكتوراه (ومبلغ 75 د.ك.) لحملة شهادة الماجستير، ويستحق العاق مبالغ 50، 75، 100 د.ك حسب درجة الإعاقة



معدلات البطالة: من المصلحة خلال الفترة (2002-2012)